**تقيم الأداء الإعلامي للتغطية الانتخابية 2011-2012**

في 12 أكتوبر الماضي بدأت المرحلة الأولى للانتخابات التشريعية لبرلمان الثورة، تلك الانتخابات التي تتمتع بخصوصية بالغة ليس فقط لأنها الانتخابات الأولى بعد الثورة وسقوط نظام مبارك والحزب الوطني، ولكن لأنها تجرى في سياق عام غير مستقر، يتبلور في تعثر أداء مؤسسات الدولة والسلطات بسبب تداخل الصلاحيات على مختلف المستويات، وانتشار حالة فوضى أمنية غير مسبوقة تمثلت في تكرار العديد من الاشتباكات التي وقعت قبيل كل مرحلة من مراحل الانتخابات، في ظل تقاعس وزارة الداخلية عن القيام بدورها، وصمت غير مبرر للمجلس العسكري على هذه الأمور، وهو ما يؤدي إلى انتقاص نزاهة العملية الانتخابية.

إدارة العملية الانتخابية بشكل عام شهدت ارتباك واضح منذ بدء فعالياتها، ظهر ذلك في قرارات المجلس العسكري ومجلس الوزراء أثناء بدء اقتراح التشريعات والقواعد المنظمة للعملية الانتخابية، حيث تأخر إصدار التشريعات المنظمة للانتخابات، وتم اعتماد أخر التشريعات المنظمة للانتخابات قبل فتح باب الترشيح بعشرة أيام، بل وصل الأمر أن قانون تقسيم الدوائر نُشر في الجريدة الرسمية بعد فتح باب الترشيح بيومين.

كان موقف اللجنة العليا للانتخابات مكمل أيضًا للأزمة، فهي لم تنشر قاعدة بيانات الناخبين في الموعد الذي حددته، ولم تشكل لجنة للطعن من الناخبين على عدم إدراج أسمائهم في الكشوف، كما أنها لم تستطع فرض سيطرتها على اللجان الفرعية أثناء عملية استلام أوراق المرشحين أو أثناء عملية الاقتراع، وأصبح الأمر كأننا أمام لجنة عليا مستقلة في كل محافظة، هذا وقد أثبتت المراحل الانتخابية الثلاثة أنها لجنة لا تملك الصلاحيات الكافية لمحاسبة من خالف اللوائح والقرارات المنظمة، فلا يوجد أي ضوابط للمحاسبة على مخالفات استخدام دور العبادة أو مقرات الهيئات التابعة للدولة في عمليات الدعاية الانتخابية، كما أنه لا يوجد ضوابط لمحاسبة من يقوم بتقديم الرشاوى الانتخابية بأشكالها المختلفة وغيرها من الانتهاكات المتكررة في مراحل الاقتراع الثلاثة والتي عجزت اللجنة عن مواجهتها.

هذه البيئة السياسية والتشريعية المتخبطة المرتبكة ألقت بظلالها على البيئة الإعلامية التي تتولى نقل مجريات العملية الانتخابية وتطوراتها إلى الرأي العام، تلك البيئة التي تعانى أيضًا من تضييق تشريعي وتهديدات بالغلق والمصادرة، ناهيك عن تدخلات رأس المال وتحكمات التمويل الإعلامي هذا بالإضافة إلى تحديات جديدة فرضتها خصوصية هذه الانتخابات، **هذه التحديات يمكن استعراضها على النحو التالي:**

1. **تعقد النظام الانتخابي وحداثته** (الجمع بين نظامي الفردي والقائمة)، الأمر الذي جعل التغطية الإعلامية غالبًا ما تأتى منقوصة وغير دقيقة، الأمر الذي انعكس على قدرة الإعلام على شرح وتبسيط النظام الانتخابي للمتلقي.
2. تمثل **التحالفات الانتخابية مشكلة أخرى في التغطية الإعلامية**، ليس فقط لحداثتها على الوسط الإعلامي والسياسي المصري ولكن لأن كثيرًا ما تكون المتغيرات الطارئة على التحالف بضم أو انسحاب حزب أسرع بكثير من قدرة الصحفي ومتطلبات الطبع أو التسجيل، فقد صار من الوارد أن تتضارب المعلومات حول انسحاب حزب أو ضم أخر بين طبعتين للجريدة نفسها، كما أن المادة الإعلامية المتعلقة بالخلافات داخل التحالفات صارت أكثر جاذبية للإعلامي من الاهتمام ببرامج المرشحين ودورهم السياسي وهو ما انتقص من حق المتلقي في المعرفة، وأثر على دور الإعلام كمساعد للناخب على الاختيار.
3. واجه الإعلام أيضًا **زيادة مفرطة في عدد الأحزاب والمرشحين**، فبعد أن كانت التغطية الإعلامية تركز على خمسة أو ستة أحزاب رئيسية، صار من المفترض أن تعدل بين 59 حزب سياسي وأكثر من 6000 مرشح مستقل، ولعل التشابه الشديد بين أسماء الأحزاب، يضاعف من صعوبة الأمر ويزيد من احتمالات الخلط واللبس ويتطلب المزيد من الدقة.
4. **تزامن أحداث العملية الانتخابية مع أحداث أخرى استحوذت على الاهتمام الإعلامي** أثناء فترات الدعاية والاقتراع، فبالإضافة إلى الأحداث الدامية (ماسبيرو - التحرير – مجلس الوزراء – محمد محمود) التي تزامنت مع مراحل الانتخابات، كانت هناك أيضا أحداث سياسية استحوذت على اهتمام الرأي العام (وثيقة السلمي - تشكيل حكومة الجنزوري – تشكيل المجلس الاستشاري - محاكمة مبارك – مداهمة مقرات منظمات المجتمع المدني) كل تلك المتغيرات السياسية المتلاحقة أثرت سلبًا على التغطية الإعلامية للانتخابات، ولا شك أن هناك من الوسائل الإعلامية من استغل تلك الأحداث في الدعاية أو الدعاية المضادة لتيارات سياسية متنافسة في العملية الانتخابية.
5. **طول فترة العملية الانتخابية وتكرار مجرياتها**، فتقسيم العملية الانتخابية إلى ثلاث مراحل وإن كان يحمل بعض الإيجابيات، إلا أنه يحمل الكثير من السلبيات على المستوى الإعلامي، أبرز تلك السلبيات هو التكرار، سواء كان تكرارًا للانتهاكات أو تكرارًا للسقطات المهنية، أو الأطراف المتنافسة، أو تكرار الوجوه البارزة للتيارات المتنازعة، وأيضًا أتاح طول مدة الانتخابات المجال للإعلام للقفز على النتائج والتنبؤ في ضوء مؤشرات كشفت عنها المراحل الأولى من الانتخابات، بما أثر بدوره على المرحلتين الثانية والثالثة، كما أن طول عميلة الاقتراع أصاب المتلقي بالملل، ولعل تلك السلبيات يبرهن عليها التناقص التدريجي في المساحة المخصصة للتغطية الإعلامية للانتخابات، لتصل إلى أقل مساحة في المرحلة الثالثة من الاقتراع.
6. **التقسيم الجغرافي للعملية الانتخابية** أدى إلى توزيع اهتمامات الرأي العام بالعملية الانتخابية وفقًا لمحافظاتهم، بما يعنى أن ثلثي المتلقين كانوا غير مهتمين بالعملية الانتخابية في المرحلة الثالثة ومن ثم يتراجع اهتمام الوسيلة الإعلامية بها لأنها صارت محل اهتمام النسبة الأقل من المتلقيين، على حساب أحداث وأخبار أكثر أهمية وتهم قطاع الأغلبية، وهو ما يفسر أيضا الاهتمام الإعلامي الشديد بالمرحلة الأولى لأنها تضم أكثر المحافظات تأثيرًا في الكتل التصويتية، وبالتالي هي الأكثر تأثيرًا على سير العملية الانتخابية في المرحلتين الثانية والثالثة.

كل تلك التحديات كان لها بالغ الأثر على مدى مهنية التغطية الإعلامية للانتخابات، والتي جاءت منقوصة تشوبها العديد من السقطات رغم ما بذلته العديد من وسائل الإعلام (لاسيما المملوكة للدولة) من محاولات لتوخى أقصى درجات المهنية في التغطية الانتخابية، هذه السقطات يمكن تقسيمها إلى نوعين، **سقطات مهنية مرتبطة بمعايير التغطية الإعلامية بشكل عام** ومنها خلط الرأي بالخبر، غياب الدقة في نقل المعلومات، تجهيل المصادر، العناوين غير المعبرة عن المتن، الصور بعيدة الصلة عن الموضوع، الخلط بين الخبر وبين الإعلان، الخلط في المسميات والتعميم غير الجائز، اقتطاع جمل القول المخالفة للمتن..الخ، وغيرها من السقطات المهنية غير وثيقة الصلة بالعملية الانتخابية. أما النوع الثاني من السقطات فهي **سقطات مهنية مرتبطة بالتغطية الإعلامية للعملية الانتخابية** والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

1. **عدم فهم المراسلين والصحفيين ومعدي البرامج لأهم محددات وملامح البيئة القانونية والسياسية الخاصة بالانتخابات**، وهو ما بدا واضحًا في خلط الصحفيين بين مرشحي نظام الفردي والمرشحين المستقلين، وكذا بين مرشحي الأحزاب على المقاعد الفردية ومرشحي الأحزاب ضمن القوائم الحزبية، كما بدا في عدم وعى المراسلين بقواعد التغطية الإعلامية للانتخابات والتي تستوجب عدم سؤال الناخب عن الحزب الذي سيدلى بصوته له، وعدم السماح للمراسل بإجراء استطلاعات رأى على أبواب اللجان أو أثناء فترات الاقتراع، كذا يتجلى هذا في عملية اختيار الضيوف وطبيعة الأسئلة الموجة لهم وهى الإجراءات التي يتولى معدي البرامج الإشراف عليها، فقد شهدت التغطية الانتخابية استضافه لمرشحين دون الكشف عن هويتهم الانتخابية، وتوجيه العديد من الأسئلة الإيحائية ذات التوجه الواضح، وأيضًا عدم مراعاة التنوع في اختيار الضيوف بما يمثل كافة التيارات السياسية ولا ينتقص من حق كل طرف في الرد أو التعليق على ما يتعرض له من هجوم أو مديح.
2. **هيمنة رأس المال وتدخل التمويل في توجيه وسائل الإعلام لدعم أو لنقد تيارات سياسية معينة بما يخدم أصحاب رأس المال**، وهو ما بدا واضحًا في بعض وسائل الإعلام ومنها **(قناة الحياة – قناة ONTV – صحيفة المصري اليوم)**  فعلى سبيل المثال تجنبت **قناة الحياة** استضافة أعضاء **حزب الوفد** ومرشحيه على شاشتها واستعاضت عن ذلك بالإعلانات المكثفة للحزب والتي تتخطى سقف الإنفاق الحزبي، وجمل القول التي تكتب دائمًا على شاشة القناة وتتضمن تصريحات **حزب الوفد** ورئيسه دون أن تكون ذات صلة بالبرنامج أو الضيوف على الشاشة، كذلك تتولى القناة الهجوم على خصوم الوفد وخاصة **حزب الحرية والعدالة** ورصد انتهاكات كل الأحزاب فيما عدا الوفد، الأمر الذي تكرر في قناة on TV وصحيفة المصري اليوم لصالح الكتلة المصرية .
3. **عدم احترام الصمت الانتخابي والتحايل عليه**، فبعد تركيز معظم تقارير مراقبة الانتخابات في المرحلة الأولى على خرق جميع الأطراف -بما فيها الإعلام- لفترة الصمت الانتخابي، أكدت أغلب الأطراف على التزامها بالصمت الانتخابي في المرحلتين الثانية والثالثة، إلا أن هذا الالتزام جاء على طريقة حزب الحرية والعدالة الذي وضع لافتة ضخمة على مقاره الانتخابية أمام اللجان كتب عليها *"حزب الحرية العدالة ملتزم بالصمت الانتخابي"*، فقد قامت وسائل الإعلام على اختلافها بالإشارة إلى التزامها بالصمت الانتخابي وانتهكت هذا الصمت بكل السبل المتاحة. فـ**القناة الثانية** قالت أنها تحترم الصمت الانتخابي وفي الحلقة نفسها من برنامج المشهد الانتخابي يوم 13 ديسمبر استضافت أمين مساعد حزب الحرية والعدالة وتحدثت معه حول آرائه في صعود التيار الإسلامي وموقف حزب النور من السياحة والمرأة، وناقشته في شعار الحرية والعدالة الذي وضعه على المقار الانتخابية حول التزامه بالصمت الانتخابي. كذلك **قناة دريم2** استضافت رفعت السعيد في أول أيام الصمت، ليشن هجومًا قويًا على السلفيين والإخوان، وفي اليوم التالي استضاف برنامج العاشرة مساءً عدد من قيادات الأحزاب الذين اختلفوا حول التيار الإسلامي. **قناة النيل للأخبار** قالت أنها لن تتحدث عن الانتخابات فاستضافت ممثل الجبهة السلفية للحديث حول تصريحات السلفيين ورؤيتهم للوضع، كما استضافت قيادات بارزة في بعض الأحزاب دون الإفصاح عن انتماءاتهم الحزبية وقدمتهم بتعريفات مختلفة. وعلى **قناة ONTV** قالت ريم ماجد أنها ملتزمة بالصمت الانتخابي وبعد ربع ساعة تقريبا ومع أول فاصل للبرنامج جاء إعلان حزب الوفد، ثم قدم البرنامج تقرير بعنوان *"لا تنتخب الفلول"* واستعرض التقرير صورًا لطارق طلعت مصطفي وأغنية عن الفلول ظهر فيها لافتات دعاية للكتلة المصرية، وفي اليوم التالي استعرض البرنامج موقف حزب الحرية والعدالة من الصمت الانتخابي من خلال عرض صورة مقاره الانتخابية في تقرير خارجي وقد كتب عليها ملتزمون بالصمت. وبين الصحف كانت **صحيفة التحرير** الأكثر خرقًا للصمت الانتخابي بملحق خاص بعنوان "نساعدك ونختار معك..علم عليهم صح" ثماني صفحات بأسماء المرشحين والقوائم التي تدعمها الجريدة والذي نشرته ليلة اقتراع كل مرحلة. أما **صحيفة الجمهورية** فقد تحايلت على حظر نشر الإعلانات، بنشرها إعلان باسم مرشح وصورته ورقمه الانتخابي والرمز وكتبت في نهاية الإعلام *"يشرح برنامجه اليوم على قناة الناس****".***
4. **استخدام وسائل الإعلام للمرأة كوسيلة لكسب الدعم أو مهاجمة التيارات السياسية بما يخل بحقيقة دورها في العملية الانتخابية**، فقد عانت المرأة تجاهل واضح أكدته التقارير الكمية والكيفية على مدار فترة البحث (3 شهور)، وإن كانت بعض الوسائل الإعلامية قد انتبهت لهذا القصور في منتصف العملية الانتخابية فصارت أكثر اهتمامًا بتغطية أخبار المرشحات ومؤتمراتهن أو إجراء حوارات مع شخصيات نسائية بارزة مثل تهاني الجبالي ونهى الزيني وعزة كامل،إلا أن الاهتمام الإعلامي بالمرأة يبدو ضعيفًا في مجمله. كما كان لصعود التيارات الدينية في هذه الانتخابات أثره على المعالجة الإعلامية للمرأة، إذ استحضرت التيارات الإسلامية المرأة بقوة في الوسائل الإعلامية بتصريحاتهم حولها وفتواهم بجواز ترشحها أو تصويتها، وتدريجيًا حازت أنماط الدعاية الإسلامية لمرشحات التيار الإسلامي على اهتمام الإعلام، وكذا محاكاة بعض الأحزاب لتلك الأنماط بعدما رصدوا قبول مجتمعي لها في بعض المحافظات (*الوفد يحجب صورة مرشحة*). كذلك كانت تصريحات التيارات الإسلامية حول المرأة مدخل العديد من وسائل الإعلام للهجوم على هذه التيارات وقد تجاوزت في ذلك **صحيفة الفجر** (عدد 2 يناير) بموضوعات منفصلة، الأول: *"زوجة سلفي تحكى قصتها والذي يتناول اعترافات سيدة مجهولة عن الانحرافات الأخلاقية لزوجها السلفي الذي لم تكشف الجريدة عنه واكتفت باعتباره مثالا لكل الأزواج السلفيين"*، والثاني جاء بعنوان *"الاستغلال الجنسي والسياسي لنساء الإخوان"* والذي تناول إهانة صريحة لنساء التيارات الإسلامية على اعتبارهن أداة لدعاية الحزب، كذا طالعتنا جريدة **المصري اليوم** في صفحتها الأولي يوم 1 يناير بخبر بعنوان *"منتقبة تطالب وزير الداخلية بملاحقة البلطجية"* وهو توصيف غير مهني، أما **قناة المحور-** مساء ليلة الاقتراع للمرحلة الأولى- قامت بعمل استطلاع رأى يحمل سؤال للسيدات "لمن ستعطى صوتك للمنتقبة، أم للمحجبة أم للمتبرجة؟" واعتذرت المذيعة عن هذا التقسيم، وبررته بأنه تقسيم موجود في الشارع بعد صعود التيارات الإسلامية وتصريحاتهم .
5. **استحضار البعد الطائفي في العملية الانتخابية دون مبرر حقيقي لذلك**، وقد كانت **صحيفة التحرير** وبرنامج "الحقيقة" على قناة **دريم2** من أبرز الوسائل الإعلامية التي استحضرت هذا البعد، فقد وجدت الصحف والقنوات في صعود الإسلاميين من جهة ووجود قيادات مسيحية في بعض الأحزاب من جهة أخرى مدخلاً أكثر إثارة لتغطيتها للانتخابات، فحرصت على التشديد على فكرة المواجهة بين الكنيسة والإسلاميين، والخوف القبطي من صعود الإسلاميين ومساندة الكنيسة للكتلة لأنها تدعو إلى مدنية الدولة بما يحمى حقوق الأقباط، وقد تجلى هذا الاتجاه حتى قبل بدء التصويت، فجاءت عناوين **صحيفة التحرير** يوم 28 نوفمبر تحمل تأكيدات بمشاحنات طائفية دون سند واقعي، بعناوين مثل "إسلامية برائحة الفلول، الإخوان يواجهون الكنيسة، الدوائر الطائفية، الإخوان VS الكنيسة"، وكذا برنامج الحقيقة على قناة **دريم2** الذي أصر على استحضار البعد الطائفي في أغلب حلقاته وبصورة تتطرق إلى الحث على العنف من خلال أسئلة المذيع واختيار الضيوف بما يحقق هذا الغرض، وكذلك **صحيفة روز اليوسف** التي أعدت ملف شديد الطائفية يوم الأربعاء 14 ديسمبر بعنوان *"المسيحيين ضد الإسلاميين"*، *"الجزية كلام فارغ، والمسيحيون: للصبر حدود"*.
6. **محاولات التأثير على اتجاهات الرأي العام من خلال بحوث واستطلاعات الرأي العام**، **والتنبؤ والقفز على النتائج وتقديم التوقعات بما يؤثر على سير عملية التصويت**، وهو ما تكرر في التغطية الانتخابية تحت مسمى تقارير **"من تنتخب**؟" والتي تعتبر انحراف مهني وقانوني أيضًا، إذ تستعرض تلك التقارير نتائج ومؤشرات واستطلاعات قطعًا تؤثر على توجهات الرأي العام لاسيما قبيل التصويت أو عقب انتهاء اليوم الأول من التصويت، ويضاعف من حدة المشكلة أن هذه الانتخابات كانت على ثلاث مراحل مما يؤثر على اتجاهات الناخبين في محافظات أخرى في مراحل تصويتية متقدمة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد لافتقاد تلك البحوث الاستطلاعية أو التقارير الاستطلاعية لأدنى المعايير العلمية لإجراء البحوث والاستطلاعات فالعينة غير شاملة وغير ممثلة وتوقيت كشف النتائج غير قانوني، بل ذهب البعض إلى إعلان النتائج صبيحة اليوم الأول للاقتراع في محاولة واضحة للتأثير على الناخبين، ولاشك أن مثل تلك الاستطلاعات كانت أبرز أدوات وسائل الإعلام في الدعاية للأحزاب التي تناصرها أو إشاعة القلق في صفوف الأحزاب المنافسة.
7. **غياب العدالة المطلوبة في توزيع المساحة الإعلامية بين الأطراف السياسية المتنافسة**، بما يعكس عدم قدرة وسائل الإعلام على الوقوف على مسافات متساوية من جميع الأطراف السياسية، فقد بدا من التغطية الإعلامية للعملية الانتخابيةأنها منافسة بين أعضاء الوطني المنحل والتيارات الإسلامية بمختلف تنوعاتها، فقد اتفقت جميع وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية الخاصة والحكومية على إفراد مساحات ضخمة من تغطيتها للحديث عن الأحزاب السلفية وحزب الحرية والعدالة وفلول الوطني المستقلين أو على قوائم الأحزاب، وتجاهلت معظمها التطرق إلى الأحزاب الليبرالية وتحالفاتها، واقتصر التطرق الإعلامي إلى الأحزاب الليبرالية إما على التعليق على تصريحات التيارات الإسلامية، أو توضيح موقفها من فلول الوطني، وعمليات التطهير الذاتي التي تقوم بها هذه الأحزاب للتخلص من أعضاء الوطني المنحل خوفًا من اتخاذ ذلك مدخلا لنقدها (كما حدث مع حزب الوفد)، أو يتسبب هذا في انسحاب بعض أعضائها احتجاجًا على ذلك (كما حدث في الكتلة المصرية).
8. **تدنى مهنية التغطية الإعلامية للقنوات الدينية وتخطيها لكافة معايير التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية**، فـ**قناة الناس** على سبيل المثال لم تكتف بدعم الأحزاب الإسلامية على طريقة فتوى أحد مقدمي برامجها "من سينتخب حزب النور يكسب صدقة جارية لمائة عام ومن لن ينتخبه يكسب سيئة لمائة عام"، وإنما أفسحت المجال للتطاول على باقي الأحزاب السياسة والتشهير بها إلى حد تكفيرها والدعوة إلى مقاطعتها، إذ اعتبرت أن "التيار العلماني عبارة عن تحالف عدواني ضد الإسلام و إن التحالف مع الإسلاميين واجب شرعي" وأنك "إذا أعطيت صوتك لمن لن يطبق شرع الله كان ذلك بمثابة شهادة زور، فيجب عليك انتخاب المسلم الصادق و لا تنتخب شخص مُعادي لدين الله و لا تنتخب من لن يطبق الشريعة من القران و إذا كان المرشحين في دائرتك ليس فيهم من يطبق شرع الله (روح بوظ صوتك)".
9. **تركيز التغطية الإعلامية للانتخابات على جوانب الإثارة أكثر من تركيزها على شرح البرامج الانتخابية للأحزاب وإتاحة المجال لهم لشرح رؤيتهم السياسية للعديد من القضايا** بما يتفق مع دور الإعلام في مساعدة الناخب على تحديد انحيازاته واختيار البرنامج الأكثر توافقًا مع اتجاهاته، إذ يمكن القول أن أغلب وسائل الإعلام وقعت في فخ الإثارة أكثر من نجاحها في شرح البرامج الانتخابية، فبتحليل أسئلة المذيعين والحوارات وجد أن وسائل الإعلام ركزت على المحاور المثيرة في تصريحات الإسلاميين ومواقفهم من قضايا ثانوية وكذلك في استضافتها للكوادر الليبرالية لم تتطرق إلى برامج انتخابية وخطط إصلاحية وإنما دفعتهم للحديث حول مواقفهم من الأحزاب الإسلامية، ولم يقم الإعلام بدوره في استعراض البرامج الانتخابية والرؤى الحزبية حول الاقتصاد والسياسة الخارجية والدعم...الخ وغيرها من القضايا المحورية واستنزف الجزء الأكبر من التغطية في الحديث حول البكيني والخمر وولاية المرأة....الخ.